إن عدد الجهات الفاعلة المشاركة في المفاوضات، تركيز العديد من تمارين التخطيط الحضري الاستراتيجي على عناصر التوافق في تأجيل تنفيذ الأدوات التشغيلية والتنظيمية للإدارة الإقليمية إلى وقت لاحق، تؤدي المشاورات الواسعة إلى حلول تجنبية تؤدي إلى خروج المناطق الاستراتيجية من مجال النقاش العام وإسنادها مباشرة إلى مشغلين من القطاع الخاص. وهذا يثير التساؤل حول مستوى المشاركة والانفتاح في النقاش العام لتحديد استراتيجية التنمية والتخطيط للمدينة. وإذا كان من الضروري وجود أدوات تقنية مهمة لتغذية المناقشات، فيجب على حامل الرؤية والاستراتيجية أن يتكيف بشكل جيد مع السياق المؤسسي الذي يتواجد فيه. اعتماداً على ما إذا كانت تقع في سياقات ذات تقاليد ديمقراطية وتشاركية قوية، كما هو الحال في العديد من البلدان الآسيوية وأفريقيا.